الوعي الامني والعنف والمؤسسات الاجتماعية - بحث تحليلي في علم الاجتماع السياسي-

أ.د يوسف عناد زامل/ كلية القانون/ جامعة واسط
الباحثة وصال علي محمد/ كلية الآداب / جامعة بغداد

مقدمة :

يعد الوعي الأمني مفهوما شاملا يتصل بكل جوانب الحياة، ولا يقتصر على مؤسسة دون أخرى، ولا أفراد دون آخرين، بل هو مسؤولية المجتمع بالكامل. وإن الأمن لا يعني غياب المجتمع من جرائم العنف تماماً، بل التقليل من نسبتها والوقاية منها قبل وقوعها، والتخلص من آثارها بعد وقوعها، ومنع تكرارها ما أمكن، وهذا لا يأتي الا بقيام أفراد المجتمع ومؤسساته كافة بالتعاون في ذلك عن طريق نشر الوعي الأمني وتعميقه وضرورة التعامل مع جرائم العنف بحزم يساعد على الحد منها الى أقصى قدر ، وسنتناول مفاهيم الوعي ، الامن ، والعنف وعلاقتها بمؤسسات المجتمع باعتبار أن الوعي الأمني ليس مسؤولية الدولة فقط المتمثلة بالمؤسسة الأمنية وانما هي مسؤولية تقع على عاتق الجميع لتحقيق أمن المجتمع واستقراره والمحافظة عليه من أي خطر أو أخطار جرائم العنف، فضلاً عن تهديدات الداخلية والخارجية .

ومن هنا جاءت فكرة هذا البحث للاستدلال على مدى النضج الفردي والمجتمعي لدى المواطن العراقي للحفاظ على البناء الاجتماعي للمجتمع العراقي من حيث الشعور بوحدته ارضا وسماء وماء ، وهذا لا يأتي اعتباطا وانما من العور بالمواطنة الحقه وهي التي تحقق مبتغانا في هذا البحث الا وهو الشعور بالوعي بكافة مستوياته النابع من المواطنة الحقة التي نريد من خلالها تحقيق الامن من خلال مواجهة العنف بكافة اشكاله الذي انتج لنا صراعات اتت بها اجندات داخلية وخارجية بأطر مذهبية وقومية وطائفية. وللوقوف على ماهية مفاهيم الوعي والامن والعنف وعلاقتهما بالمؤسسات الاجتماعية المتمثلة بالأسرية والتربوية والتعليمية والدينية والاعلامية ، فضلا عن المؤسسة الامنية باعتبارها المختصة بالحفاظ على الامن الوطني والقومي للمجتمع العراقي . سنقوم بتوزيع البحث وفق المحاور الاتية :

اولا : ماهية المفاهيم والمصطلحات العلمية المتعلقة بالوعي ، الامن ، والعنف .
ثانيا : الوعي الامني والعنف والمؤسسة الاسرية والتربوية والتعليمية .
ثالثا : الوعي الامني والعنف والمؤسسة الدينية والاعلامية .
رابعا : الوعي الامني والعنف والمؤسسة الأمنية.

اولا : ماهية المفاهيم والمصطلحات العلمية (الوعي ، الأمن ، والعنف) .

يعد تحديد المفاهيم والمصطلحات خطوة مهمة وضرورة للتعبير بها عن المعاني والأفكار التي يرغب إلى المهتمين والقراء لتكون أكثر وضوحاً ودقةً. ومن المفاهيم ذات الصلة بعنوان البحث هي "الوعي، الأمن، ، العنف":

الوعي: هو إدراك الفرد لنفسه ولوظائفه العقلية والجسمية وإدراكه لخصائص العالم الخارجي، وأخيراً إدراكه لنفسه باعتباره عضو فعال في جماعة' وهو أيضاً إدراك الفرد لقيمة المجتمع الذي يعيش فيه ويسعى لترقيته بما

أعطي من مؤهلات، والإدراك لا يقتصر على الفرد بل يتضمن الجماعة وما لها من حقوق وما عليها من واجبات بحيث لا يأتي من ينكر حقوقهما او يفرض عليهما من واجباتهما شيئاً، فضلاً عن أنه تلك العلاقة التي تربط الإنسان بالعالم الخارجي وتجعله يتكيف في سلوكه مع ما يشتمل عليه محيطه من ضغوط. بمعنى آخر الوعي هو شرط أساسي لظهور الوعي طالما أنه يتضمن عملية انعكاسية. والوعي هو إدراك المرء لذاته ولما يحيط به إدراكاً مباشراً وأنه أساس كل معرفة. فالوعي هو نشر الحقائق والمعارف بين أفراد المجتمع لتحسين سلوكهم وأسلوب حياتهم وأيضاً هي عملية منظمة ومدروسة تستهدف تفسير اتجاهات وآراء وأفكار ومواقف الفرد والجماعة بالنسبة لقضية من القضايا، وترشيدهم إلى حقيقة المواقف والظواهر المحيطة بهم ومن ثم تمكينهم من التفاعل والتعامل معها بيقظة وفهم كاملين. وعرف الوعي **سياسيا** على أنه تصرفات يسعى أليها المجتمع للتعرف على مصادر التهديد ومواجهتها لتوفير الحماية للتطور والتنمية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية[١]. اما **نفسياً** بأنه إدراك المرء بما يفعله وهو الوعي بالذات الأولى أي وعي الإنسان بما يجري له من عمليات عقلية وجسمية وهو الشعور بالذات التأملي[٢]. فضلا عن تعريفه **فلسفياً** على انه يمثل " المجمل الكلي للعمليات العقلية التي تشترك ايجابيا في فهم الإنسان للعالم الموضوعي ولوجوده الشخصي " [٣]. وايضا الوعي هو " إدراك شيء ما او معرفته. او هو بلوغ الإنسان مرتبة الإدراك لظواهر التناقض المحيطة به والسعي إلى التغيير والتحول " [٤]. أما **معرفيا** فيعرف على انه نوع من المعرفة والمعلومات والسلوك الذي يرقى الإنسان إلى درجة الكمال والقوة الروحية وانه يجعل الإنسان قادرا على السيطرة على نفسه، فالإنسان حيوان ذو وعي اجتماعي يمتلك رؤية إيديولوجية ناقدة وإحساس بالارتباط بمجتمع ما[٥].

اما **الأمن**: هو السلام والطمأنينة وديمومة مظاهر الحياة، واستمرار مقوماتها وشروطها بعيداً عن عوامل التهديد ومصادر الخطر[٦]. فالأمن هو حصيلة من الإجراءات والتدابير التربوية والوقائية والعقابية التي تتخذها السلطة لصيانته واستتبابه داخلياً وخارجياً انطلاقاً من المبادئ التي تدين بها الأمة ولا تتعارض أو تتناقض مع المقاصد والمصالح المعتبرة. وهو ذلك الظرف الضروري لنمو الحياة الاجتماعية وازدهارها وهو الشرط الأساسي لنجاح أي وجه من أوجه النشاط البشري زراعياً أو صناعياً أو اقتصادياً بل أنه ألزام الضروريات لحفظ كيان الدولة وتأكيد استقلاليتها. بمعنى آخر أن الأمن حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية[٧]. والامن **اجتماعيا** هو الشعور بمدى أمان أفراد المجتمع عندما تثق نفوسهم بمكانة تقاليدهم وأعرافهم وممارساتهم الاجتماعية ويلتزم لحصول تلك الثقة أن تكون التقاليد والأعراف والممارسات الاجتماعية ذات أثر إيجابي في تهذيب الجماعة وإصلاح شؤونهم بصرف النظر عن الظروف المكانية والزمانية التي تحيط بهم. وهو شعور الإنسان بالاطمئنان لانعدام التهديدات الحسية على شخصه وحقوقه، ولتحرره من القيود التي تحول دون استيفائه لاحتياجاته الروحية والمعنوية مع شعوره بالعدالة الاجتماعية والاقتصادية[٨].إذاً فالأمن هو قدرة المجتمع على مواجهة ليس فقط الأحداث والوقائع الفردية للعنف بل جميع المظاهر المتعلقة بالطبيعة المركبة والمؤدية للعنف. والأمن هو ضمان الوجود والبقاء والاستمرار وتجاوز الصعوبات وبلوغ الأهداف والغايات، وتزداد أهمية الأمن بقدر فقدانه، لأن انعدام الأمن وغياب النظام يضعفان قيمة الحياة ومعناها، وأهدافها، ويخلقان الخوف والقلق الوجودي على المصير الفردي والاجتماعي على حد سواء، ويتقدم الأمن بلا منازع على جميع القضايا

حتى المعيشية منها والمادية بصورة عامة ويصبح تحقيق الأمن مرجعاً ومطلباً ومادةً لكل موقف اتجاه السلطة الحاكمة ويصبح مقياس نجاحها قائماً على مدى نجاحها في انجازاتها الأمنية، فيصبح ثمرة الجهود المبذولة والمشتركة من قبل الدولة والأفراد من خلال مجموعة الأنشطة والفعاليات في شتى مجالات الحياة للحفاظ على التوازن الاجتماعي في ذلك المجتمع[٩]. اما **نفسيا** أن الأمن هو شعور الفرد بالهدوء والبعد عن القلق والاضطراب، وهذا الشعور يشكل أهم أسباب اطمئنان المرء على نفسه وماله ويتولد هذا الشعور عادة منذ الطفولة فمن تربى على الخوف والرهبة، كثيراً ما يحمل بقايا ذلك طوال حياته ومن يربى على الطمأنينة يتشكل لديه الثقة بالنفس والإحساس بالعطف والمودة بمن يحيطون به. ويرى بعض الباحثين أن هناك مفهومان أساسيان للأمن: أحدهما، يتعلق بأمن الأنفس والممتلكات وما في حكمهما ضد التهديد والأخطار والجنايات والجرائم والجنح وهو ما يسمى بالأمن "التقليدي" أو الجنائي أن جاز التعبير، وثانيهما ، هو "الأمن الوطني" مفهوم مرتبط بمفهوم الدولة وبالكيان الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للمجتمعات، وبالتهديدات الداخلية والخارجية المحتملة أو الواقعة ضد هذا الكيان وبالمصالح العامة والكلية للمجتمع والدولة، في محيط إقليمي ودولي، تتصارع وتتعارض وتختل فيه المصالح وموازين القوى[١٠]. وتوسع نطاق الأمن من المعنى التقليدي العسكري والذي يركز على احتياجات البقاء الوطني وحماية الدولة والحدود والشعب والنظم والقيم وصد العدوان الخارجي إلى المعنى العالمي الذي يشمل أمن البشر أينما كانوا وأمن الكوكب، ويلاحظ أن مفهوم الأمن متعدد المعاني، ومتغير الأشكال، أنه يشمل الأمن من الجوع، ومن الفقر، ومن الخوف، ومن المرض... الخ، وهذه الأشكال تمثل أبعاد أساسية في الأمن ، والأمن متعدد المستويات فهناك الأمن على المستوى الفردي، والأمن على المستوى الجماعي، والأمن على مستوى الوطني، والأمن على المستوى الإقليمي، والأمن على المستوى الدولي، فالأمن تمتد من المستوى الجزائي على مستوى الفرد إلى المستوى الكلي للمجتمع المحلي أو الكوني، فمفهوم الأمن شامل لجوانب الحياة ولجميع أنواع المهددات وعلى جميع المستويات[١١].

أما **الوعي الأمني:** يتداخل مفهوم الأمن مع مفهوم الوعي بشكل متكامل وعلى الرغم من ذلك فأنه يمكن القول أن الوعي يقود إلى الأمن وفي كل الظروف، فيمكن اعتبارهما وجهين لعملة واحدة، لا يكون لأي منها قيمة ولا تقوم له قائمة إلا بالوجه الأخر، فالمعرفة الكاملة بالحقوق والواجبات تعزز فرص الاستقلال والاستتباب الأمني[١٢]. وهو أيضا إدراك الفرد لذاته وإدراكه للظروف الأمنية المحيطة به وتكوين اتجاه عقلي إيجابي نحو الموضوعات الأمنية العامة للمجتمع، ووعي المواطن بحقوقه وواجباته القانونية مما يساعد في دعم الجهات الأمنية للتصدي للجريمة بأنواعها المختلفة من خلال عمليات الوقاية[١٣]. ويفهم على انه إدراك المواطنين والهيئات المجتمعية، لمخاطر الإجرام والانحراف، وتأثيراته على الأفراد والجماعات، وتنمية الجهود المبذولة من الأجهزة الأمنية المختصة وإسهامها طوعيا في دعمها ومؤزرتها، باتخاذ إجراءات الوقاية والتصدي والتحصين الذاتي، بما يضمن تحقيق مضامين الأمن الشامل[١٤]. كما بين الإسلام الوعي الأمني على أنه الاحتياط مع الشجاعة والاستعداد للتصدي للظالمين، وهو وعي شامل ومسؤولية الجميع من أبناء الأمة ويتصل بكل أسباب الحياة.

العنف: هو سلوك جانح ومنحرف ومنغرس في طبيعة الإنسان الحيوانية، لتلبية وتامين الحاجات والمتطلبات الغريزية كالتملك والأمن والسلطة والنفوذ، وذلك نتيجة للتفاوت في نظام المكافئات المادية والمعنوية بين الأفراد والجماعات في الغالب يكونون مختلفين عقلياً أو متعصبين بشكل أعمى، وهناك عنف فردي وعنف جماعي ويكون بضرورة مختلفة جسدي ولفظي، منظم أو غير منظم، والعنف المنظم يشمل العنف الطبقي أو الديني أو الطائفي[١٥]. فهو فعل إيذاء " معنوي – مادي – لساني – يدوي " يمارس فردياً أو جماعياً ومنتظماً في كل حال، وهو شكلية النفسي والاجتماعي، وبهدفه المعنوي " النيل من سمعة الأخر" والمادي " النيل من وجود الأخر" يضعنا في مواجهة فاعل يقتصر العنف[١٦]، والعنف هو انحراف سلوكي وعدم التماثل مع الدور والمكانة الاجتماعية للفرد بغض النظر عن المعايير والقيم الاجتماعية، وهو أما خفي أو ظاهرين وهو موجه أما للذات أو للخارج وهو سلوك هادف إلى خرق وتجاوز قوانين المجتمع والسلطة حيث يضع الفرد والمجتمع في حالة استنفار دائم لأتفه الأسباب[١٧]. أما **اجتماعياً** فيعرف العنف بأنه كل فعل يؤدي إلى ضرر يصيب الفرد أو يصيب ملكيته، ولا يقتصر حدوثه على الحرب بل هو جزء من حياتنا اليومية[١٨]. فهو استجابة تتسم بطبيعة انفعالية شديدة قد تنطوي على انخفاض في مستوى البصيرة والتفكير[١٩]. وعرف العنف **نفسياً** بأنه سلوك غريزي مصحوب بالكراهية وحب التدمير، هدفه تصريف الطاقة العدائية المكبوتة تجاه الآخرين، وقد يكون العنف نتيجة للإحباط الشديد ولعدم قدرة الشخص على التسامي أو الإعلاء أو ضبط النفس[٢٠]. أو هو سلوك الذي يتسم بالقوة والشدة والإكراه، إذ تستثمر فيه الدوافع العدائية استثماراً صريحاً، كالضرب والتقتيل والتحطيم للممتلكات[٢١]. العنف **سياسياً** هو أجمال التمزيق والترميز التي يكون الفرض منها واختيار أهدافها وضحاياها والظروف المحيطة بها ذات دلالات سياسية تنحوا إلى تفسير سلوك الآخرين في موقف تساومي له أثره على النظام الاجتماعي[٢٢] . والعنف **قانونياً** بأنه الجرائم التي تستخدم فيها أي وسيلة في جرائم الاعتداء على الأحوال إلا باستعمال الوسائل المادية[٢٣]. وهو استعمال الضغط أو القوة استخداماً غير مشروعاً أو غير مطابق للقانون من شانه التأثير على أرادة فرد ما[٢٤]. كما يعرف على أنه فعل مادي أو معنوي موجه لإلحاق الأذى بالذات أو بالأفراد أو بالجماعة أو بالملكية أي واحد منهم، وهذا الفعل مخالف للقانون، ويقع من يقوم به تحت طائلة القانون لتطبيق العقوبة عليه[٢٥].

ثانيا : الوعي الأمني والعنف والمؤسسة الأسرية والتربوية والتعليمية.

المؤسسة الأسرية: يبدأ تشكيل الوعي الأمني عند الإنسان منذ الفطرة وفي بداية تشكله منذ الطفولة وفي أسرته التي يعدها علماء الاجتماع الخلية الأولى التي يتعلم منها الفرد حقوقه وواجباته وحدوده وحدود الآخرين، ثم يأتي دور المؤسسة التربوية منذ الروضة حتى الجامعة حيث يتعلم الفرد في مؤسساته الاجتماعية الأصول التربوية المرتبة والتنشئة الوطنية والحياة الاجتماعية، حيث يحتك بمختلف الفئات التعليمية والعقلية والنفسية والطبقات الاجتماعية، ثم يأتي دور المؤسسة الدينية ووسائل الإعلام في توجيه وتثقيف وإرشاد الفرد للمساعدة لقيام في أداء دوره الاجتماعي. والأسرة هي المؤسسة (الخلية) الوحيدة الأولى في المجتمع التي غالباً ما تكون فيها العلاقات بين أفرادها علاقة مباشرة، وتعد كذلك المؤسسة الأولى التي يتم من خلالها تنشئة الفرد، ويكتسب من خلالها الكثير من معارفه ومهاراته وميوله وعواطفه واتجاهاته في الحياة، بل أنها كذلك تعد المؤسسة

الأولى والوحيدة التي يجد فيها الفرد أمنه ومسكنه وطمأنينة، ودور كل عضو من أعضاء الأسرة فيها بعدّها أهم كيان اجتماعي من حيث أدواره ووظيفته، وهو أن صلاح هذه الوحدة الصغيرة وصلاح حقيقي للمجتمع. للأسرة الكثير من الوظائف، والعديد من الواجبات الأساسية إذ تعد بمثابة المحصن الأول الذي يعيش الإنسان فيها أطول فترة من حياته، كما أن الإنسان يأخذ عن الأسرة العقيدة والأخلاق والأفكار والعادات والتقاليد، فضلاً عن أنها تعنى بتنمية ورعاية جميع الجوانب الشخصية، والتربية العقلية والاجتماعية والوطنية والاقتصادية، والتربية الدينية والجنسية.

إن الأسرة التي تعتمد في حياتها وفي تعاملها مع الأخريين أهدافاً ووسائل متوافقة مع قيم المجتمع وقوانينه ونظمه، بحيث ينجح الآباء في جعل الأبناء قانعين بسلوك الأسرة، متكيفين مع قيم مجتمعهم وفي تنشئتهم التنشئة الصحيحة حتى يصبحوا أعضاء فاعلين يقدمون لمجتمعهم كافة الخدمات المختلفة ومن بينها التنشئة على الوعي الأمني، وللأسرة دور في ذلك ، ومن أهم الأدوار التي تقوم بها المؤسسة الأسرية في تنمية الوعي الأمني لدى أبناءها هي[٢٦]:

١. تلبية الحاجات التي يتطلبها أفراد الأسرة، فوظيفة الأسرة تتركز حول التأكد من إشباع الاحتياجات البيولوجية لأفرادها ومدى إشباع الاحتياجات النفسية والاجتماعية لهم، وإحاطتهم بالرعاية الشاملة، ونوعية أفرادها بالابتعاد قدر الإمكان عن التشدد والغلو.
٢. عرض موقف القيم الدينية والضوابط الاجتماعية من السلوك الإجرامي، وغرس القيم الدينية والاجتماعية النبيلة وحب العمل ومحبة الآخرين، وتهيئة الفرد على تحمل المسؤولية والاستعداد للقيام بالأدوار التي ستناط إليه.
٣. غرس حب الإيثار في أذهان الأبناء والصبر في القضايا التي تتطابق مع قيم وأخلاقيات المجتمع، لا فيما ينادي به من أساليب الانتماء للجماعات المتطرفة والإرهابية، فالإيثار من فضائل الأخلاق التي تقوي علاقة الفرد بالآخرين، ولها دور في تماسك المجتمع وتكامله، ويؤدي تعليم الفرد على الصبر سهولة التكيف مع المعوقات التي تحول دون تحقيق الانسجام المناسب الذي يسمح بالبحث عن حلول مناسبة لمعالجة المواقف.
٤. الابتعاد عن قرناء السوء وذلك لما لهم من تأثير مباشر على الفرد في تزيين الرذيلة وتحسينها والتهوين في أخطارها، وقد ضرب الرسول محمد (ص) في ذلك أروع مثال حينما قال (مثل الجليس الصالح والجليس السوء كحامل المسك ونافخ الكير) أي أن جليس السوء إذا لم يؤذك بشكل مباشر فأنه يؤذيك بشكل غير مباشر.
٥. المحافظة على الممتلكات الشخصية حيث حث سبحانه وتعالى الشارع إلى ضرورة المحافظة على الممتلكات الشخصية وإسقاط عقوبة القصاص لمن قاتل دفاعاً عن عرضه أو ماله أو دينه.
٦. التوجيه والإرشاد وتعديل السلوك والتدريب والتعليم والتعريف بما هو مرغوب وما هو غير مرغوب، ما هو الصواب وما هو الخطأ، ما هو حق وما هو واجب وما هو قانوني عادل وما هو غير قانوني فضلاً عن توضيح معنى قيمة الأمن والاستقرار وما هو دور المؤسسات الأمنية في تنمية حركة الحياة في المجتمع.

٧. توعية أبنائها على سرية المعلومات المتداولة بينهم التي تتعلق بالأمن الوطني أو المعلومات العسكرية، التي يستفاد منها العدو سواء في الحرب النفسية أو في تحقيق أعلام دعائي لمواجهة الصمود الذي تشكل فيه الأسرة الأساس المتين.

٨. أهمية حفظ الأسرة لما يبوح به أفرادها من الذين يعملون في الدوائر الأمنية والعسكرية وبين التوجيه الاجتماعي الذي تقدمه للمحافظة على الأمن الذاتي والذي يساعد على عدم إفادة العدو مما هو متداول، كل هذه الملاحظات تحتم الالتزام الأسري بضرورة النظر إلى الاعتبارات المهمة التالية[٢٧]:

أ- العودة إلى الحقب التاريخية وضرورة الاستفادة من الحوادث والقصص التي يزخر بها التراث.

ب- اعتبار الأسرار الأمنية والعسكرية بمستوى الأسرار العائلية وتعميق هذا المفهوم بكل جوانبه.

ج- التوعية بأهمية المعلومات العسكرية والأمن الوطني.

د- بيان أهمية المعلومات الأمنية والعسكرية والأمن الوطني.

ه- أن المعلومات سلاح بيد العدو واستخراجه سهل في كل الميادين.

٩. تعميق شعور الأبناء بانتمائهم لمجتمعهم ووطنهم، وغرس حب الوطن، وتوضيح ما يتعرض له الوطن من جرائم عنف ومخاطر تلك الجرائم واثرها على أمن الأفراد وأمن الوطن، وعملهم ومصالحهم ومصادر رزقهم وأيضاً توعيتهم بمسؤوليتهم اتجاه وطنهم وصد الجرائم التي تقع عليه.

ونرى مما تقدم إن تمكنت الأسرة من القيام بالأدوار الموكلة إليها كمؤسسة تربوية وكخلية اجتماعية أولية له أثر حاسم على مستقبل أبنائها ومستقبل المجتمع، إنها قضية تستوجب دعم المؤسسات الرسمية والأهلية، فالأسرة بأعضائها المثال السليم في سلوكها المتفق مع معايير المجتمع، تكون قد فعلت وقامت بأول الأدوار وأهمها في ميدان مكافحة الجريمة ومساندة رجل الأمن وكافة الأجهزة الأمنية الأُخرى في المجتمع، وبالمشاركة في منع الجريمة والحد من انتشارها.

المؤسسة التربوية والتعليمية: لقد نظر المفكرون والفلاسفة إلى التربية بما تحمل في ثناياها المثل العليا التي يحصن المجتمع ضد الجريمة والانحراف، أنها تجعل الفرد يحترم القانون والنظام، ويلتزم بحقوقه وواجباته وكذلك بحقوق وواجبات الآخرين، وما نراه اليوم من مظاهر متعددة للباثولوجيا الاجتماعية (الأمراض الاجتماعية) يرجع في جزء أساسي منه، أما إلى خلل في العملية التربوية أو إلى عدم الاستفادة الكافية منها، أما التربية الحقة، فأنها تحمل في طياتها كافة متطلبات حماية الاستقرار الداخلي بعدّه أحد ركائز الأمن الوطني، يقول الفيلسوف " فيكتور هوجو" من فتح مدرسة فقد أغلق سجناً " بمعنى أن التربية هي السبيل الصحيح لمواجهة الجريمة بكافة صورها وأشكالها، أما أفلاطون فقد رأى أن التربية هي أمداد الجسم والروح بكل ما يمكن من الكمال والجمال، كما رأى مفكرون آخرون أن التربية تنمي كل قوى الطفل تنمية كاملة متلائمة وتهذب قواه الفطرية كي يكون قادراً على قيادة الحياة بمهارة ودقة وضمير وأمانة*.

ويرى "هربرت سبنسر" أن التربية الوطنية هي إعداد المواطن الصالح، وأن تعريف المواطن بالوطن الذي يعيش فيه وبنظمه وقوانينه بل وتقاليده وأعرافه وعاداته هي ما نسميه بالتربية الوطنية فهي البودقة التي تنصهر في مشاعر الناشئة وإحساسهم بانتمائهم لوطنهم، فالتربية الوطنية تعد الإنسان ليعيش في مجتمع معين، ويتكيف تكيفاً سلمياً مع نظمه وقواعده وقوانينه ويتعامل معه بتقديم واجباته نحوه وأخذ حقوقه من داخل حدود الوطن وخارجه. وهنا تهدف التربية الوطنية التي تقوية شعور الإنسان الفرد بالانتماء لوطنه، وتقوية إيمانه بأهدافه وتوجيهه توجيهاً يجعله يفخر بذلك الوطن ويخلص له، ويسهم في توفير أسباب السعادة في الحياة، ولا يتردد بالدفاع عنه عند الحاجة، وهذا يسهم في تدعيم قاعدة الأمن والاستقرار الاجتماعي والسياسي الذي يعد قاعدة الأمن والاستقرار الوطني، والمؤسسات التربوية هي المؤسسات الأكثر قدرة على المساهمة في تحقيق صياغة وإعادة صياغة آليات وأساليب التنشئة الاجتماعية والتنشئة السياسية بأخلاقياتها وقيمها ومبادئها المطلوبة والمتوائمة مع احتياجات ومصالح المجتمع والدولة، وهو الهدف الاستراتيجي الذي كان ولا يزال محور اهتمام القيادات السياسية الوطنية.

وتأتي المدرسة مكملة لدور الأسرة إذ تعد من أهم المؤسسات الاجتماعية التي يكون لها تأثير مباشر على شخصية وسلوك الفرد، فإلى جانب قيام المدرسة بمهمة التعليم تقوم أيضاً بتعليم السلوك المقبول اجتماعياً وبأعداد الطفل للحياة الاجتماعية السوية، وتعليم التلميذ والناشئة أهمية النظام، وتعلمه أنماط سلوكية جديدة ضرورية لحمايته المستقبلية كعضو فعال وصالح داخل المجتمع، وتساعد على اكتشاف النوازع والميول والبواعث الانحرافية وتقويمها في سن مبكر وعدم بلوغ هذه الميول والنوازع حدود الأفعال الانحرافية أو الإجرامية. و يبرز هنا أيضا دور التدريسيين في توعية الطلاب، فهم يمثلون بدائل للآباء والأمهات، وهم الراشدون خارج نطاق الحياة الأسرية الذين يقومون بأدوار مهمة في حياة الصغار بصفتهم من العناصر المهمة في التطبيع الاجتماعي ويؤثرون في تلاميذهم باعتبارهم القدوة وفضلاً عن تشجيع وتدعيم الاستجابات المرغوبة وأضعاف وإطفاء الاستجابات السلبية.

كما تعد المدرسة مصدر الاشعاع الفكري والمعرفي في المجتمع، فهي تقدم خدمات كثيرة ومهمة، ومنافع عديدة من خلال نشر الوعي الأمني الصحيح لتقليل نسبة العنف في المجتمع، فضلاً عن انها تعمل على نشر الوعي الايجابي المباشر وغير المباشر وفي مختلف القضايا الفردية والجماعية في المجتمع، فتقوم بدور مهم في التربية الوطنية، وتحقيق الوحدة والتماسك والتلاحم بين أفراد المجتمع، وإزالة أسباب التفرقة العرقية والطائفية والاثنية القائمة، فهي بذلك تعد أداة مهمة في المجتمع لإعداد الناشئين للمواطنة الصالحة. وللمؤسسة التربوية والتعليمية دور أساس في تنمية الوعي الأمني فجزء من أهدافها ترسيخ السلوك الايجابي للطلبة لتعزيز الأمن بشكل عام والوعي الأمني بشكل خاص وتقليل نسبة جرائم العنف في المجتمع. ومن بين المهام التي تقوم بها المؤسسة التربوية في تنمية الوعي الأمني هي[٢٨]:

١- تنمية شعور المواطن بوطنه وتكوين عاطفة الانتماء لهذا الوطن.
٢- تنمية الشعور بحق المواطنين في الفرص المتكافئة والمساواة الاجتماعية والسياسية.

٣- تنمية الوعي الاجتماعي، والشعور بأهمية عادات تقاليد ونظم وقيم المجتمع.
٤- تنمية الوعي الاقتصادي، والشعور بأهمية الاقتصاد والوطن والمنتجات الوطنية والمستقبل الاقتصادي الأفضل للوطن والمواطن.
٥- تبصير المواطن بالأخطار التي تهدد وطنه، وتحصينه ضد التسلط الجزئي والطائفي والإقليمي.
٦- تربية السلوك الوطني على أساس التعاون والعمل المشترك وتحمل أعباء الآخرين وإيثار الصالح العام واحترام حقوق الغير وآرائهم وعواطفهم.

ويشير كثير من الباحثين ان المؤسسة التعليمية وعلى رأسها الجامعات العامود الأساس لبناء الوعي الأمني من بين المؤسسات الأُخرى، لما لها من أهمية وتأثير في أحداث التغيير المنشود في السلوك الجمعي والفردي للطلبة والذين ترتكز عليهم عملية التطور والارتقاء والنهوض لأفراد المجتمع وتعزيز التقدم في المجالات الأُخرى، فلها دور بالغ الأهمية في التربية الوطنية، وتوعية الفرد من الناحية الأمنية، وتشكيل اتجاهات وقناعات الطلبة وصقل شخصيتهم فالعلاقة تبادلية بين التربية الوطنية وبناء الوعي الأمني، وأن أي ضعف في جانب يؤدي إلى ضعف الجانب الأخر، فالوعي الأمني هو جزء من الأمن العام، والأمن العام يضبطه السلوك العام الجمعي لأفراد المجتمع. كما تقوم الجامعات بأعداد وتنشئة طلبة الجامعات وتزويدهم بمجموعة كبيرة ومهمة من المعارف والمفاهيم والقيم الأمنية التي تساعد على ترسيخ الأمن الوطني بمختلف جوانبه المادية والمعنوية، إذ تقوم بترسيخ مبادئ الولاء والانتماء للوطن وقيادته وشعبه ومؤسساته وأهدافه، وبناء ثقافة التسامح وقبول الآخر، كما تقوم الجامعات سواء الحكومية منها والأهلية بتنشئة أبناء المجتمع وطنياً وأمنياً من خلال ما تقدمه من مواد دراسية وما تحتويه هذه المقررات من أفكار حول الوطن والوطنية وبيان الأخطار المحدقة بالدول وبشعبها سواء داخلياً أو خارجياً بالتعاون مع المجتمع المحلي أو مع مؤسسات الدولة الأُخرى سواء الرسمية وغير الرسمية. كما تقوم الجامعات بأعداد الكوادر اللازمة لرفد الوطن بخريجين ذوي كفاءة عالية يستطيعون أن يلبوا مختلف احتياجات ومتطلبات مجتمعاتهم، وبالتالي تنمية وترسيخ الوعي الأمني لدى كافة شرائح المجتمع من خلال هؤلاء الخريجين بأسلوب علمي واقعي . ويؤدي التطور الثقافي والعلمي للمجتمعات دوراً هاماً في تحقيق الأمن الشامل لها حيث أن الشعب المتعلم القادر على استخدام معطيات العلم والاستجابة للتطورات التقنية المختلفة والقادر على مواكبة كل ما هو حديث هو الشعب الأقدر على توفير الأمن، فنرى المجتمعات التي تغزوها الأمية والتخلف تعاني من عدم الاستقرار والتشرذم والتفكك وانعدام الأمن، ولا شك أن الاستعمار قد يؤدي دوراً كبيراً في تخلف كثير من الدول حتى بعد خروجه حيث عمل على إبقائها شعوباً متلقيه ومستوردة للتكنولوجيا لا منتجة لها لتبقى دولاً هامشية تعتمد على غيرها في كل شيء مما يجعل الأوضاع الأمنية فيها مترديه وجعلها قابعة تحت رحمة غيرها، لذا فأن الأسس الرئيسة لتحقيق الأمن يتضمن ترسيخ ناصية العلم والمعرفة ومتابعة ومواكبة كل ما هو جديد ومتجدد بالعالم وخير طريق إلى ذلك هو بالبحث العلمي الجاد[٢٩]. وللجامعات أيضا دور في ميدان الوعي الأمني يبرز من خلال:

١. تطوير إمكانات الطلاب العلمية المتخصصة بالشكل الذي يتناسب مع تحديات وتطورات العصر، وخدمة الوطن وقضاياه.
٢. تأصيل المعرفة الوطنية لدى الطلبة من خلال سياقات إجبارية تتعلق بالقيم الوطنية والدينية للمجتمع وتاريخ الدولة وتطورها عبر مراحل زمنية متعددة مما تؤهل هذه المعارف الطلبة للدفاع عن المجتمع فكرياً وثقافياً ضد أي اعتداء، وبيان أهم العوامل المؤثرة على أمن الدولة الداخلي والخارجي.
٣. التعريف بالقيادة الرسمية في الدولة وبنظام الحكم وفلسفته ودوره في البناء والتطوير وحماية الأمن الوطني.
٤. تعميق مفاهيم الدستور والقانون والديمقراطية والحرية والمساواة والعدالة بين الطلاب، وحقوق الطلاب وواجباتهم أتجاه أوطانهم، والطرق السلمية لممارسة الديمقراطية من الناحية الفكرية والعملية بما لا يؤثر سلباً على الأمن الوطني.
٥. المساهمة في تطوير المجتمع المحلي بشكل خاص والدولة بشكل عام من خلال مجموعة البحوث والدراسات العلمية التي يقوم بها أعضاء هيئة التدريس والطلبة، والتي تحدد أسباب وابعاد المشكلات والتحديات الأمنية التي يواجهها المجتمع والدولة ككل.
٦. بث وتدعيم الوعي الفكري والثقافي بأهمية التماسك الاجتماعي بين مختلف فئات وشرائح المجتمع، والذي يساعد بالتالي في ترسيخ الأمن والاستقرار بين فئات المجتمع، ويحول دون الصراعات القبلية أو الطائفية أو العرقية أو الدينية بين أبناء المجتمع.
٧. تشجيع أسلوب الحوار وثقافة التسامح وقبول الأخر وعدم ألغاء وجوده، وتقبل الرأي والرأي الأخر والتعددية والتنوع في إطار الوحدة الوطنية.

ثالثا: الوعي الامني والعنف والمؤسسة الدينية والاعلامية .

المؤسسة الدينية: تشترك مادتا الأمن والإيمان في الأصل اللغوي (أ م ن) فقد ذكرت مشتقات هذه المادة أكثر من (٨٠٠) مرة في كتاب الله عز وجل، فالمؤمنون والإيمان والأمانة والأمين والأمن كلها كلمات تدل على معنى الراحة والسكينة وتوفير السعادة والاستقرار ورغد العيش والبعد عن الخوف والحزن لمن أطاع الله واستجاب لأمره وعكس ذلك لمن عصاه وخالف أمره، والأمن الشامل هو ما كان صادر عن الإيمان الذي مستقرة القلب سواء فيما يتعلق بأمن النفس وتوفير متطلباتها، ويبدأ الأمن يوم يؤمن المرء بربه ولا يخلط إيمان بظلم (أي يشترك بالاعتداء على نفسه أو غيره) ذلك أن الإيمان يحافظ على الفطرة السوية للإنسان ويحقق لها الطمأنينة والبعد عن الخوف. وتعد التربية في المجتمعات الإنسانية عنصراً أساساً من عناصر تنشئة الأطفال والشباب، تنشئة تستند على الدين بوصفه دستوراً أخلاقياً لا غنى عنه، ينمي الضمير والقيم والمعايير ويحكم السلوك ويعزز الإيمان عن طريق الخطاب الديني الموجه للنشء الذي يحمل قيم الفضيلة والمحبة والسلام والحوار مع الآخر بعيداً عن التطرف والتعصب والغلو. وينمي في أعماقهم خاصية الإيمان التي يشترك فيها الناس فطرياً وعلى اختلاف أديانهم وطوائفهم وقومياتهم وأعراقهم. وتعدّ المساجد بيوت الله في الأرض، وقد ذكرها الله تعالى في ثمانية وعشرين آية من كتابه الكريم، ورغب في بنائها وعمارتها، قال تعالى **(إِنَّمَا يَعْمُرُ**

مَسَاجِدَ اللهِ مَنْ آمَنَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ) سورة التوبة، الآية ١٨، والمساجد أحب الأماكن إلى الله كما قال الرسول محمد (ص) " المساجد أحب البلاد إلى وابغض البلاء إلى الله أسواقها "، وللمسجد دور مهم في تقويم سلوك الأفراد وتهذيب نفوسهم والابتعاد عن الأهواء والشهوات الدنيوية، فهي جامعة لأداء العبادات والفرائض والسنن فضلاً عن دور المسجد في تربية المجتمع الإسلامي تربية وطنية. ويعد المسجد من أسس التربية الجوهرية لكل مسلم صغيراً كان أو كبيراً، فبجانب ما يتلى في الصلاة وما يوجه في الكلمات والدروس والمحاضرات يمثل مكانة عالية في توجيه الرأي العام وبث الأفكار المرغوبة لتحقيق الآتي[٣٠]:

١- غرس القيم، والفضائل، والنظام، والمساواة، والخشوع بين يدي الله . وبناء الشخصية الإسلامية المتسلحة بمبادئ الله والوعظ والفضيلة والنهي عن الرذيلة.

٢- التوجه والإرشاد لأمور الدين والدنيا معاً في التشريع والعبادات والمعاملات، وتقوية الشعور الديني الذي يعد مفتاح الشخصية الخيرة، فهو من أهم عوامل التنمية البشرية الإسلامية.

٣- تدعيم الشعور الجماعي بين المسلمين، والعمل على بناء المجتمع المتماسك.

٤- إقامة الروابط الاجتماعية التي تربط الفرد بالمجتمع والحرص عليه، ومنها التعاطف والتكامل والمحبة والإخاء والانتماء وهي سلوكيات اجتماعية تحقق للفرد قيامه بدور إيجابي في خدمة واستقرار مجتمعه.

٥- إقامة دولة تكفل مهابة النظام الاجتماعي فالنسق الديني يضع مهابة في النفوس للنظام الاجتماعي، ويحدد العقوبات التي ستطال كل من يعتدي عليه، وفي الوقت نفسه يغرس الرقابة الذاتية في النفس البشرية، وهي سلطة ضرورية تكفل المحافظة على ذلك النظام ، أكثر من سلطة العقوبات التي سينالها المنحرف دنيويا لو انتهك محرمات النظام الاجتماعي.

٦- تحقيق مبدأ التوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع، فلا تطغى مصلحة الفرد على مصلحة المجتمع، ولا تطغى مصلحة المجتمع على مصلحة الفرد، ويحقق النسق الديني للفرد تنمية العقل وكمال النفس وتقوية الجسد، لأن في صلاح الفرد صلاح المجتمع.

٧- تصحيح المفاهيم المغلوطة عن الإسلام ورد الشبهات المثارة حوله بأسلوب حكيم بعيد عن السباب والمهاترات.

٨- تعليم المسلمين وتثقيفهم بالمعتقد الإسلامي بعيد عن الخرافات لسلامة الدين من المبتدعات وسلامة الأخلاق من الغلو والتفريط.

٩- معالجة المشكلات الراهنة من جرائم العنف والفوضى الفكرية والأمنية، وعلاجها علاج راشد يتناسق مع الدين الإسلامي ويحقق المصالح المعتبرة شرعاً.

١٠- توعية المسلم عن حرية التفكير، وتقبل الرأي الآخر، لان اختلاف الرأي يطور الفكر طالما أنه لا يتعارض مع العقيدة الإسلامية.

١١- تنمية الوعي بالفكر الوسطي المعتدل للامة الإسلامية وعقيدتها السمحة.

١٢- غرس القيم الدينية كالإيمان بالقضاء والقدر، ومعرفة الحلال من الحرام، وحب الخير للناس، والصدق، والإخلاص، والأمانة.

ويبين لنا ان الخطاب الديني مسؤول بصفة أساسية على إشاعة الرحمة بين الناس في الخطب والدروس والمحاضرات والكتابات، وكذلك الممارسات كافة، فعلى الدعاة والعلماء الراشدين أن يكونوا واضحين وصادقين في دعوتهم، وأن لا يترددوا في رفض الخطأ وأدانته، أياً كان مصدره بأوضح عبارة، وأبين الإشارة مع الاستدلال والتوضيح، وبيان سوء عواقب الانحراف، كل ذلك بلغة هادئة، وأسلوب سليم، وبالحكمة والموعظة الحسنة، كما أقر الله، والابتعاد عن التطرف أو أطلاق ألفاظ التكفير أو السب أو الاتهام بالبراءة من الدين، فالعلم يشكل مرجعية تستوجب الاتزان والعدل وضبط العبادة وسداد الحكم. فضلا عن ذلك أن يقوم المسؤولين عن الخطاب الديني بدورهم في التوعية الصادقة بالشريعة، وحفظها لمقامات الناس وحقوقهم وتحذيرهم من الجراءة على الدماء والأعراض والأموال واشادتها بالوحدة والاجتماع، وحفزها على الاستقرار ورعاية الأمن والمصالح[٣١]. ولهذا على المؤسسات الدينية اختيار رجال الدعوة والوعظ والإرشاد من المتعمقين في العلوم الشرعية لكي يصبحوا نماذج يحتذى بها الشباب بدلاً من الانسياق وراء نماذج تحثهم على التطرف والغلو، بل حثهم على التركيز على التوعية الأمنية وتوضيح مخاطر التطرف المصحوبة بالعنف، والتأكيد على وسطية الإسلام وإشاعة روح التسامح وقبول الأخر والبعد عن الغلو والتكفير، ويمكن الوصول إلى ذلك من خلال مجموعة من الآليات، منها خطب الجمعة، والندوات الدينية الموجهة، والمحاضرات، والبرامج والحوارات المتلفزة، والمؤلفات العلمية[٣٢].

نلاحظ أن أغلب الجماعات المتطرفة قد انطلقت من نسق الدين في العالم الإسلامي، وتتبنى قيم دينية خاصة بها، لكنها ليست بالضرورة في داخل الإطار العام للدين الإسلامي، ولأن الجماعات المتطرفة يعطي غاياتها الحقيقية صيغة دينية عندما تروج لتنظيمها، وتستبيح حرمات المجتمع بمبررات دينية، لها بعض القبول الجماعي، وهذا يتطلب من النسق الديني للمجتمع ان يقوم بوظائف وأدوار جديدة وفاعلة لمقاومة الإرهاب المستند على تفسيرات قائمة لبعض آيات القرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريعة، ومحاولة العودة لحالة الاستقرار التي كان المجتمع ينعم قبل ظهور هذه التيارات الشاذة وما تمخض عنها من آثار سلبية في بناء ووظائف المجتمع فيتطلب من النسق الديني التعاون مع الأنساق الأُخرى القيام بوظائف التي تحد من فعالية العوامل التي ساعدت الشباب على الانتماء للتنظيمات المتطرفة، والتي جعلت التنظيمات المتطرفة [٣٣].

أن المؤسسة الدينية تقع على عاتقها القيام بوظائف توعية لاسيما الوعي الأمني وهي:

١- بيان الحكم الشرعي لمن يأوي مجرماً أو يتستر عليه.
٢- بيان المذاهب والأفكار المنحرفة الفاسدة والتيارات الهدامة التي تستهدف العقول والمعتقدات الدينية الراسخة في المجتمع، وكذلك المساهمة في الوقاية.
٣- بيان الأدلة التي يروجها مفكرو التنظيمات المتطرفة والتفسير الصحيح لتلك الأدلة، ومناقشة الأفكار التي يطرحها منظرو الفكر المتطرف على المجتمع.
٤- الكشف المبكر عن أي انحراف عقائدي أو فكري مخالف أو ظواهر سلبية، للحفاظ على المجتمع من أي فساد عقائدي أو خلقي أو اجتماعي.

٥- توضيح الفوارق بين التدين والتطرف، وتوضيح مفهوم الجهاد، فالبعض يغيب عنه مفهوم الجهاد الحقيقي لغياب الوعي وأدراك الحقيقة.

٦- زرع حب الوطن والجهاد في سبيله وأن من قاتل في سبيل وطنه فهو شهيد، كما في حديث الرسول محمد (ص) (من مات في سبيل وطنه فهو شهيد).

٧- أن الكتمان عن الجريمة أو المجرم هي حرمة حرمها الله عز وجل في محكم كتابه وهي جريمة في حق الإنسانية.

المؤسسة الإعلامية: تعد وسائل الإعلام أحدى وسائل التنشئة الاجتماعية التي تسهم بشكل كبير في تعميق المفاهيم الشائعة في المجتمع، وترسيخ القيم السائدة وتثبيت العلاقات القائمة بين شتى المؤسسات والجمهور ويتعرض الفرد للإعلام بشكل مستمر يحصل من خلاله على معلومات وآراء ومواقف تساعد إلى حد كبير على تكوين تصوره للعالم الذي يعيش فيه ويتعرض على الموقع المحيط به، فعندما تنشر وسائل الإعلام الأخبار فأنها تعطي تحذيراً من الخطر المحدق بالمجتمع سواء من الداخل أو الخارج، مما يساعد على درء الخطر في الوقت المناسب، ويتيح النشر للأفراد فرصاً متساوية بالإحساس بالخطر والاستعداد لمواجهته. وتعد وسائل الإعلام بمختلف أشكالها من أكثر الوسائل تأثيراً على تربية وثقافة ووعي الإنسان من خلال ما تقدموه من برامج مختلفة وثقافات متنوعة، فهي تخاطب جميع الفئات العمرية وتدخل كل بيت تقريباً، ولها القدرة على جذب اهتمام الناس والتأثير على أفكارهم وآرائهم، فمهم جداً الاهتمام بها واستثمارها وتسخيرها لخدمة المجتمع والوطن ككل. والإعلام يعني تزويد الناس بالأخبار الصحيحة والمعلومات السليمة والحقائق الثابتة التي تساعدهم على تكوين رأي صائب في واقعه في الوقائع أو مشكلة من المشكلات، بحيث يعبر هذا الرأي تعبيراً موضوعياً على عقلية الأفراد واتجاهاتهم وميولهم، ويعرف أيضاً على أنه كافة أوجه النشاطات الاتصالية التي تستهدف تزويد الجمهور بكافة الحقائق والأخبار الصحيحة والمعلومات السليمة عن القضايا والموضوعات والمشكلات ومجريات الأمور بطريقة موضوعية وبدون تحريف، بما يؤدي إلى تكوين أكبر درجة ممكنة من المعرفة والوعي والإدراك والإحاطة الشاملة لدى فئات جمهور المتلقين للمادة الإعلامية بكافة الحقائق والمعلومات الموضوعية الصحيحة عن هذه القضايا والموضوعات، وبما يساهم في تزويد الرأي العام وتكوين الرأي الصائب لدى الجمهور في الوقائع والموضوعات والمشكلات المثارة والمطروحة[٣٤]. لاسيما نشر الوعي الأمني وتقليل نسبة العنف في المجتمع. ويتيح الإعلام حرية التعبير ويتعامل مع التعددية السياسية ويؤثر بشكل فعال في مرحلة التحولات الديمقراطية ويتبنى الدفاع عن الوحدة الوطنية والديمقراطية، فهو عنصر أساسي في رص الصفوف ورفض الفرقة والتناحر وتوحيد الصفوف ووحدة المجتمع، وللإعلام بشكل عام دور كبير في تحقيق التنمية الاجتماعية والسياسية والتعامل مع التعددية الحزبية ودعم التحولات الديمقراطية. وإن مسؤولية وسائل الإعلام تعمل من أجل تبديل مفاهيم وسلوك الرأي العام اتجاه مفهوم الأمن الهادف والشامل، من خلال بناء وعي أمني لأفراد المجتمع لمواجهة مختلف الظروف التي تقف في وجهة تحقيق رسالة الأمن، وهذا يتوقف على وجود جهاز أعلامي أمني ناجح وفعال وينطلق من مدى اهتمام المؤسسات الأمنية وقناعاتها بأهمية هذا النوع من الإعلام المتخصص الذي يعرف (بالإعلام الأمني)، ويعتمد في تغذيته على مدى تعاون المؤسسات

الأمنية التي تجب أن تقوم بأعدادها بالشكل المناسب لعرضها على الرأي العام بما يحقق التجاوب الجماهيري مع الأفكار الأمنية المطروحة[٣٥].

الإعلام الأمني هو نمط أعلامي هادف يخدم الموضوعات والقضايا الأمنية ويهدف إلى سيادة الأمن في ربوع المجتمع موجها إلى الجمهور العام والخاص ومستخدماً مختلف فنون الإعلام من كلمات وصور ورسوم وألوان ومؤثرات فنية أُخرى، معتمداً على المعلومات والحقائق والأفكار ذات العلاقة بالأمن التي يتم عرضها بطريقة موضوعية، وهو مسؤولية رجال الإعلام وذلك من منطلق مسؤولياتهم الملقاة على عاتقهم وتؤديها هذه الوسائل في إطار وظيفتها الاجتماعية والسياسية في المجتمع، حيث انها مسؤولة مسؤولية مباشرة على الإسهام في حركة تطور المجتمع والالتزام بغاياته وطموحاته، وهو أعلام لا تضطلع به إدارات الإعلام والعلاقات في الأجهزة الأمنية فقط لكنه أعلام يهدف إلى المواجهة الحاسمة والسريعة لكل من يهدد وظيفة الأمن وكسب ثقة الناس[٣٦]. فضلا عن إن الإعلام الأمني أعلام مهم للمجتمع والدولة على اختلاف درجات وعيها وتطورها، فهو أعلام موضوعي دقيق يقدم المعرفة الأمنية ويزيد من قوة المشاركة الجماهيرية في خدمة قضايا المجتمع الأمنية، وذلك من منطلق إن الإعلام يقرب وجهات النظر ويبني رأياً عاماً موحداً اتجاه القضايا الأمنية بما يدعم الجهود الرسمية الداعية إلى مواجهتها، وتقوم وسائل الإعلام بالتعاون مع المتخصصين في المجالات المختلفة وبتطويع مختلف العلوم لخدمة المجتمع، فالمجتمع البشري يزخر بالمشكلات الأمنية التي تتطلب إلى المواجهة والحل باستعمال العلم وتعاون أفراد المجتمع مع المختصين على أداء دورهم لحل هذه المشكلات الأمنية، كما يزيد الإعلام الأمني من الارتباط بين المجال الأمني ووسائل الإعلام، ذلك أن غياب هذا الارتباط يفقد المجتمع عنصر أساسياً من العناصر المطلوبة لوعيه وتعدده، فالوعي الأمني الذي تهدف وسائل الإعلام إلى نشره وتعميقه يعمل على تحرير الإنسان من قيد الجهالة، وما يتبعها من شعور بالإحباط، وما ينتج عنها من تقصيره عن القيام بواجبه الأمني واستغلال الطاقات والقدرات على الوجه الأكمل[٣٧].

وهنا يتبين إن الإعلام الأمني هو نوع من الإعلام المتخصص يقوم على الموضوعية في إحاطة المواطنين بالمعلومات والحقائق والقوانين التي تمس أمن واستقرار المجتمع، ويجب ان يكون متعاون مع أجهزة الإعلام الأخرى فيستطيع أن يحقق أهداف وغايات المؤسسة الأمنية ويخلق انطباعاً إيجابياً في أذهان الجماهير، فضلاً على أنه متوافق مع سياسة الدولة ولا يتعارض معها، فهو أعلام يعمل على تدعيم المصالح الوطنية والحفاظ على أمن واستقرار المجتمع والوقوف في وجه الإعلام المعارض الذي يحاول أحياناً إلغاء دور الدولة وتهديد المجتمع من خلال ما تبثه وسائل الإعلام وخاصة التلفزيون من برامج و وسائل تحث على الرذيلة والانحراف والجريمة والأفكار الهدامة.

لقد وضحنا أهمية الإعلام الأمني ودوره الفعال في نشر الوعي الأمني في المجتمع لتحقيق الأمن والأمان، لذلك نرى مما تقدم أن للإعلام الأمني أهداف توعوية ووقاية هي :

١- توعية أفراد المجتمع بأضرار العنف وعواقبه الوخيمة، وإبراز الجوانب السلبية للعنف والسلوك العدواني سواء كان بالقول أو العمل، وتعليمهم بعض القواعد الوقائية من العنف والاعتداءات وأخذ الاحتياطات

اللازمة، وكذلك تشجيعهم على التعاون مع رجال الأمن والمسؤولين للحيلولة دون وقوع العنف أو الحد من وقوعه وتكراره.

٢- توعية الأفراد الحفاظ بكل ما من شأنه على أمنهم وسلامتهم الشخصية وممتلكاتهم ومتعلقاتهم، وتبصرهم بالأساليب منع وقوع العنف بأنواعه وأشكاله كافة، وتضييق الفرصة أمام الراغبين في ارتكاب تلك الجرائم.

٣- حث الجمهور على الإبلاغ عن جرائم العنف وما قد يكون لديهم من معلومات حولها.

٤- توجيه وإرشاد الجمهور لما يجب أن يفعلوه عندما يواجهون بخطر أو مشاهدتهم ظواهر العنف وأهمية الإسراع بالإبلاغ عنها.

٥- إعلام الجمهور بالقوانين واللوائح والعقوبات الخاصة بجرائم العنف فضلاً عن أساليب الأشخاص المحرضين وطرق وقاية أنفسهم منها، وأن نجاح الأجهزة الأمنية في أداء واجبها يبدأ من الدور الإيجابي للأفراد في وقاية أنفسهم، فضلاً عن التناول الإعلامي لظواهر العنف التي تهدد المجتمع من وقت لآخر.

٦- نشر صور وأوصاف المتهمين والهاربين من العدالة والبحث عنهم، والإدلاء بأية معلومة تخصهم.

٧- تنبيه الأفراد وتوعيتهم على العديد من الأخطار مثل الحرائق أو مواجهة الكوارث سواء الطبيعية أو الصناعية أو المتخلفة عن الحروب، وتوعية الجمهور بأساليب درأ مخاطر وأضرار الكوارث بأنواعها المختلفة والحفاظ على الصحة العامة.

٨- التوعية بأضرار المخدرات وسبل مكافحتها وأخطار تعاطيها .

أن هناك أهداف اجتماعية للإعلام، فضلاً عن الأهداف التوعوية والوقائية، والتي على الباحثين في علم الاجتماع السياسي تسويقها وهي :

١- معاونة أفراد المجتمع على اختلاف فئاتهم الاجتماعية يكسبوا الوعي والإحساس الأمني بقضايا المجتمع ومشاكل الأمن به، ومساعدتهم على فهم على طبيعة عمل الأجهزة الأمنية والمسؤولية الملقاة على عاتقهم والمشكلات التي يواجهونها ودورهم في هذه الأخطار.

٢- تنمية الإحساس لدى المواطن بالمسؤولية تجاه المشاكل الأمنية التي يتعرض لها المجتمع مما يساعد على خلق نوع من التعاون بين جهاز الأمن وأفراد المجتمع، وتوعيتهم، وتبصرهم بواجبهم حيال الأمن العام، وإرشادهم إلى أقوم السبل التي يتعين عليهم انتهاجها لحماية أرواحهم وأموالهم من أخطار العنف وأخطار الجهل بسبيل السلامة .

٣- الإدراك المناسب للجمهور بكافة التدابير الوقائية التي تقي الفرد من الجريمة وتحض على عدم الانزلاق في براثنها أو الوقوع فريسة سهلة لها، وفهم الحالة الأمنية بدقة ومن دون التواء او تحريف، وبكل التغيرات التي تحيط بالمجتمع سلباً وإيجاباً.

٤- الابتعاد عن الشائعات والأقاويل الخاطئة أو المبالغ فيها من خلال توافر المعلومة الأمنية الصحيحة التي تضمن للجمهور حق المعرفة فيما يدور حولهم من القضايا الأمنية، والمشكلات التي يعاني منها المجتمع،

فبغياب المعلومة الصحيحة يلجأ الجمهور الى وسائل الإعلام الخارجية التي هي في أغلب الأحيان لها دوافع عدوانية ضد مصلحة المواطن والوطن.

٥- حث الجمهور على التعاون مع الأجهزة الأمنية ضد جرائم الانحراف والعنف، وتنمية حسهم الأمني بالقدرة على توقع الاحداث الإجرامية، وتنمية مهاراتهم للتصدي لها، والعمل على تقليل نسبتها في المجتمع.

٦- فهم الجمهور الجهود الأمنية المضنية لقوى الأمن لتحقيق الأمن والأمان وتقليل نسبة العنف في المجتمع، وتنمية الرغبة لديهم في تعلم واكتساب المعرفة الأمنية والآليات المستعملة في دحض جرائم العنف، وتحقيق السكينة في المجتمع.

يمكننا القول أن الإعلام الأمني يحاصر جرائم العنف ويقلل من نسبتها في المجتمع عن طريق البرامج الوقائية والعلاجية التي يقدمها، وغرس القيم الدينية والعادات والتقاليد الاجتماعية، ونبذ الافعال العدوانية والعنيفة التي تؤثر سلباً على أمن المجتمع عن طريق البرامج الوقائية والعلاجية التي تقدمها وأن أثار هذه البرامج تعني التحول تدريجياً لحين متابعته، لأن مشكلات الأمن جميعها ترتبط بالسلوك الإنساني والعادات والتقاليد التي تتغير ببطء شديد يكاد يكون غير محسوس، فالإعلام يقوم بعملية مزدوجة تنتزع الفاسد وتغرس المحمود حتى تعطي نتائجها الصحيحة.

رابعا : الوعي الامني والعنف والمؤسسة الامنية .

المؤسسة الأمنية: يعد الأمن مطلباً أساسياً للجماعة منذ نشأة الدولة كظاهرة اجتماعية وسياسية كما أنه حاجة إنسانية تظهر استجابة لمطالب عديدة تطورت على امتداد التجربة الإنسانية، وللفلسفة التي تعتنقها الدولة والأيديولوجية التي ترتب لها دور في تحديد مفهوم الأمن لديها، ويتوقف مفهوم الأمن ومداه وما ينضوي تحته وفاء لمتطلباته، على عدد من المتغيرات التي تحدد الفلسفة والفكر الذي تصدر عن ممارساته، وتتفاوت هذه المتغيرات من دولة إلى أُخرى ومن عصر إلى أخر، كما تتفاوت في الدولة ذاتها من حين إلى أخر، ومع ذلك فأن ثمة إجماع على أن الأمن يعد حاجة إنسانية واجتماعية وتنظيمية ومطلباً أساسياً لا قيام للدولة بدونها. والمؤسسة الأمنية بشكل عام من أهم المؤسسات الاجتماعية التي تحقق الأمن، بل أن الأمن من أسمى واجباتها لتحقيق الطمأنينة والسكينة والثقة التي يشعر بها الناس، أي أن يشعر الناس أن أموالهم وأولادهم وأعراضهم ومؤسساتهم في مأمن من الاعتداء عليها، وأن الأذرع الرئيسة والحامية لحاجاتهم المادية والروحية لن يتم إلا بتوفير مناخ أمني وجهاز أمن قبل ذلك كفء ومدرب ويحظى بثقة الرأي العام، فالأمن هو الطرف الضروري لنمو الحياة الاجتماعية واستمرار تقدمها، فكل نشاط إنساني لا بد له من استقرار الأمن كشرط أساس، لتنوع النشاط الاجتماعي الذي يخدمه، كما يتنوع القانون ويتشعب وفقاً لتنوع زوايا التنظيم الاجتماعي التي يضع قواعدها ويطبقها ويشرع عقوبتها. وأن العلاقة المتبادلة بين الأمن والتنمية وتطور المجتمع علاقة وثيقة، فلا يمكن أن تتوفر فرص نجاح التنمية في غياب الأمن والاستقرار، وأن الأمن والاستقرار في أي دولة يكسبها ثقلاً واحتراماً وإعجاباً على الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية، ويعزز مصداقيتها أو السماع إلى كلمتها ومطالبها واحتياجاتها وفي هذا المناخ يعمل التخطيط الاستراتيجي على استشراق المستقبل، والإلمام بظروف الزمان

والمكان والخصوصيات بغية المحافظة على المكتسبات وتفعيل الإيجابيات، بما يحقق أمال وتطلعات الإنسان نحو غداً أفضل، وأن كل ضرب من ضروب الإبداع والفنون والأدب، والجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية والسياسية والترفيهية، لا يمكن أن تزدهر الا بتحقيق الأمن والطمأنينة في ربوع الوطن وبين سكانه وفئاته لذا فالأمن والتنمية بشكل عام وجهان لعملة واحدة لا غنى لبعضهما عن البعض الأخر بأي حال من الأحوال. وتسعى المؤسسة الأمنية جاهدة لتجميع المعلومات الكاشفة لغموض جرائم العنف المرتكبة والمحددة لشخصية مرتكبها، والموفرة للأدلة القاطعة التي تثبت ارتكاب الجريمة، بما يمكن للسلطة القضائية من توقيع العقوبة المحددة عليه، ويعقب ضبط الجريمة السابقة قيام مرافق الأمن عن طريق جهاز التسجيل الجنائي بحصر وتسجيل المعلومات المتصلة بوقائع كل جريمة، بما يكشف عن نوعها وأسلوب ارتكابها، وبيان المجني عليهم والشهود، والمتهمين المضبوطين منها، كما تقوم المؤسسة الأمنية (جهاز الأمن) بجمع المعلومات عن ذوي النشاط العنيف ووضعهم الجنائي هل هم مطلقو الصراح أو مقيدو الحرية، والاهتمام بكشف ما يقع من عنف بهدف القاء الضوء على تحديد شخصية أطرافها من مجني عليهم ومتهمين وشهود ويؤدي التسجيل الجنائي الإحصائي دوراً غاية في الأهمية في جميع المعلومات التي تهم قطاع الأمن الجنائي . ويجب أن يحتوي أو يمتلك القطاع الأمني أو الجهاز الأمني على مجموعة من المعلومات هي[٣٨] :

١- معلومات عن استقرار التوازن بين التنظيمات الاجتماعية.
٢- معلومات عن التنظيمات السرية المعارضة للسلطة أو النظام.
٣- معلومات عن المشاكل العامة واقتراحات علاجها.
٤- تتبع ردود فعل الرأي العام إزاء المشاكل العامة.
٥- تتبع أثار تنفيذ السياسات العامة التي تجربها السلطة التنفيذية بمختلف فروعها وعكس مردودها وأثارها الإيجابية أو السلبية على الواقع الميداني.

لا شك أن المؤسسة الأمنية ليست هي المؤسسة الوحيدة الذي يقع على عاتقها عبء مكافحة العنف في أي مجتمع، فالعنف ليست مجرد عمل مادي يسهل التنبؤ به بزمان وقوعه أو مكانه، فيمكن بذلك حصر إجراءات منعه، لكنه (العنف) ظاهرة اجتماعية تسهم في نشوئها عوامل نفسية وبيئية إلا أنها مهما تعددت الأجهزة التي تشارك الشرطة في مسؤولية الأمن والقضاء على العنف وأسبابه في أي مجتمع، فأن هذا الجهاز دائماً المسؤول الأول عن نتائج ما يؤديه من أعمال وما تبذله الأجهزة الأمنية الأُخرى من جهود في هذا السبيل، فالرأي العام لا يوجه لومه إلى غير الشرطة[٣٩].أي أن المؤسسة الأمنية في المجتمع العراقي كما موضح في الشكل التالي ، ومنها "الشرطة" هي المدخل الذي تنفذ من خلاله عمليات الردع وإعادة التأهيل وإفقاد القدرة على معاودة ارتكاب جريمة العنف. فالشرطة يتم من خلالها مواجهة الجرائم والتصدي للعنف الذي يقع بين الأفراد والجماعات في المجتمع، وهي التي تقوم بتقديم مرتكبي الجرائم إلى مؤسسات أخرى من أجهزة العدالة، ولذا فأن لها دوراً مهماً في مواجهة جرائم العنف ومرتكبي جرائم العنف. وتعد وظائف الشرطة واختصاصاتها وأساليب عملها عرضة للتغير والتطور، والذي يعود للتغيرات السياسية والاقتصادية للدولة، وتتنوع وتتوسع

بحسب مقتضى الحال، وتطور الأنظمة، والقوانين، والثقافات. كما إن الشرطة تلجأ في إجراءاتها إلى وسيلتين الأولى منع أو ردع وهي الإجراءات الوقائية التي تهدف إلى منع وقوع جريمة العنف بالقضاء على أسبابها وحصر فرض ارتكابها، والثانية وسيلة للقمع وهي الإجراءات الجزائية التي تتخذ عقب وقوع الجريمة لاستجلاء غوامضها واكتشاف مرتكبيها والقبض عليهم مع أدلة أدانتهم وتقديمهم للمحاكمة لمعاقبتهم وتنفيذ الأحكام الصادرة بحقهم.

شكل يوضح المؤسسات الأمنية في العراق

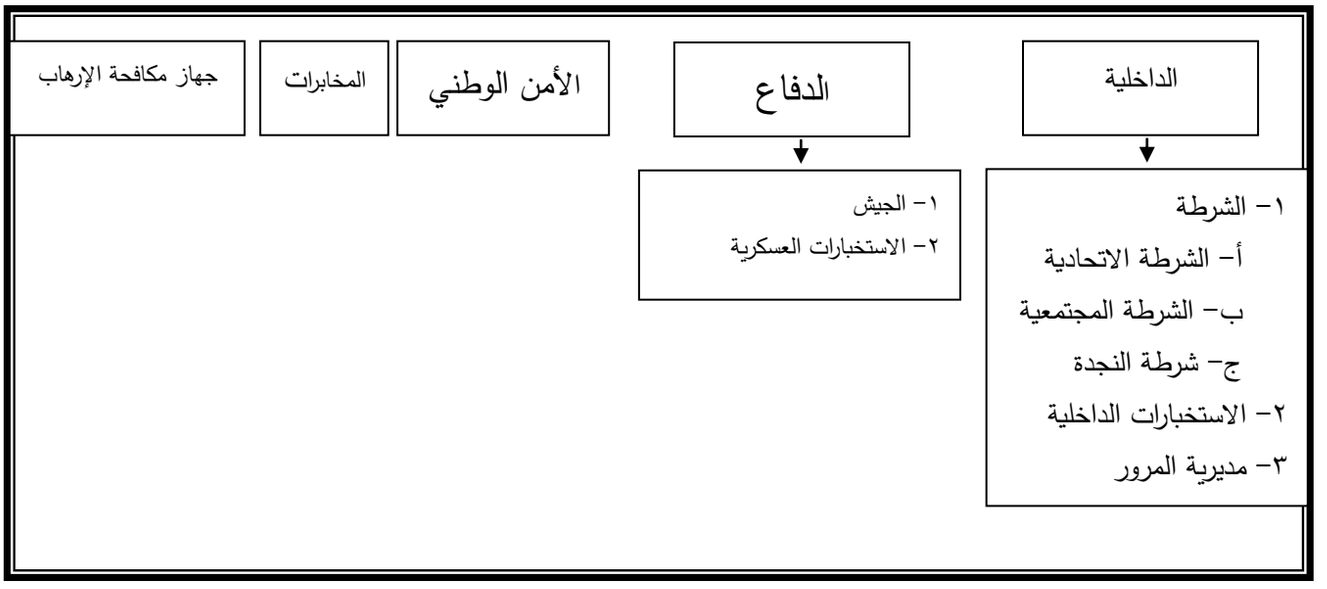

وتعد ايضا أجهزة الشرطة من المؤسسات الأمنية المهمة في نشر الوعي الأمني وتقليل نسبة العنف عن طريق ملاحقة المجرمين ومعاقبتهم من أجل تحقيق الاستقرار والبناء الاجتماعي لأي مجتمع. لذا تقوم بإجراءات محددة هي(٤٠):

أولاً : <u>إجراءات المنع</u>:

أ- إجراء دوريات بمنطقة معينة سواء كانت راجلة أو راكبة لضمان توفير الوجود الأمني الظاهر والتحقق من يقظة الحراس بأماكن حراستهم وبث الأمن والطمأنينة بين المواطنين وملاحقة المجرمين، وزيادة الدوريات في المناطق المتطرفة والمناطق التي تزداد فيها الظواهر الإجرامية أو وجود المجرمين.

ب- القيام بكمائن لضبط الجرائم والمجرمين والمحكوم عليهم والهاربين لمكافحة جرائم العنف.

ج- مراقبة المشبوهين والخطرين والمفرج عنهم في السجون والمسجلين الخطرين لتقليل فرص ارتكابهم للعنف، فضلاً عن ملاحقة الأشقياء الذين اشتهر عنهم ارتكاب العنف وإحباط مخططات العناصر الإجرامية والمتطرفة والإجرام المنظم بشكل نهائي.

د- القيام بحملات تفتيشية لمنع ارتكاب جرائم العنف وضبط وملاحقة المجرمين والخارجين عن القانون فضلاً عن تأكيد ثقة الأفراد في جهاز الشرطة في قدرتهم على بث جو الطمأنينة والإحساس بالأمن بين

المواطنين، كما يخطط للحملات التفتيشية بجمع المعلومات وإجراء التحريات والمراقبة للتأكد من صحة المعلومة الواردة عن الجريمة والمجرم ولا يحدث خطأ بكون ضحيته الأبرياء.

ثانياً : إجراءات الضبط :

أ- الاستعانة بالأساليب العلمية الحديثة.

ب- الاستعانة بالعلوم الحديثة في ميدان التحقيق الجنائي مثل علم النفس الجنائي وعلم الإجرام.

ج- الاستعانة بالعمل الجنائي في كشف غموض الجرائم للتعرف على الآثار المتروكة في مسرح الجريمة أو المأخوذة منه ومعرفة صلتها بالجريمة وإجراء الفحوص التي يطلبها المحقق في الوقائع الجنائية.

د- الاستعانة بالحاسب الآلي للتحقق الجنائي لكشف عن غموض الجريمة عن طريق تسجيل الأشخاص الخطرين والجرائم التي سبق لهم ارتكابها وبيان أسلوبهم الإجرامي وتحقيق الانتباه في السرقات واكتشاف الظواهر والبؤر الإجرامية.

ه- معاينة مسرح الجريمة.

و- الاستعانة بالخبراء .

ز- الاستعانة بالطب الشرعي.

يعيش المجتمع الدولي بشكل عام والمجتمع العربي والعراقي بشكل خاص أزمة أمنية خطيرة لما يتعرض له من جرائم عنف وإرهاب جعلته يعيش حالة من عدم الاستقرار فانعدام الأمن والفوضى موجودة بكل مرافق الحياة، ومن هنا يأتي دور المؤسسة الأمنية المهم لتخطيط لإدارة هذه الأزمة الأمنية وباشتراك كافة مؤسساتها الأمنية، والتخطيط لإدارة الأزمة هو عملية تفكير تتضمن وضع مجموعة من الإجراءات والسياسات الإدارية ونظم التنفيذ، لتوفر القدرة والسلطة لإدارة الأزمة وتحقق الكفاءة القصوى الممكنة في توجيه الإمكانيات والمواد المتاحة، للتعامل الفعال مع الأزمات الأمنية المحتملة ومواجهتها مع الاستعداد لمواجهة المواقف الطارئة غير المخطط لها أي التي قد تصاحب الأزمة والتخفيف من أثارها.

ومن أهداف التخطيط لإدارة الأزمة هي[٤١]:

١- تجنب المفاجئات اللازمة بالمتابعة المستمرة والملاحظة الدقيقة لمصادرة التهديد والمخاطر المحتملة، واكتشاف اشارات الإنذار المبكر لضمان إيصالها إلى مستخدمي القرار.

٢- القدرة على التنبؤ بوضع قائمة بالتهديدات والمخاطر الأمنية المحتملة وتقويمها، ووضع أولويات لها، بحسب أهميتها، ومدى تهديدها لأمن المجتمع.

٣- حسن استغلال الوقت المتاح لمواجهة الأزمة أو الاستعداد لمواجهتها.

٤- وضع أسس وقواعد وخطط، تقضي على التصرف بارتجالية وعشوائية، والتخبط والانفعال، لأن هذه الأمور تصاحب الأزمات عادةً.

٥- الاستغلال الأمثل للمواد والإمكانيات المتاحة، وتهيئتها وتسخيرها للتعامل مع الأزمة.

٦- القدرة على التعامل مع الأزمة بالمبادرة لا برد الفعل.

٧- التنسيق بين الأجهزة المعنية بمواجهة الأزمة بتحديد الأدوار والواجبات كل جهاز ضمن مسؤوليته واختصاصه.

٨- أعداد خطط أمنية لمواجهة الأزمة والتدريب عليها من خلال عمل سيناريوهات لما يمكن أن يحدث.

تقع على المؤسسة الأمنية مسؤولية مهمة وكبيرة في مجال إدارة الأزمة ولهذا من واجبها تدريب وتأهيل المختصين بإدارة الأزمة وإعداد برامج متكاملة ليكونوا أكثر خبرة وكفاءة ومهارة في هذا المجال وهي:

١- تدريب العاملين لإدارة الأزمة للتعامل مع الأساليب المستجدة المستعملة في الجرائم العنيفة.
٢- إعداد دراسات متعلقة بالتطرف والتعصب اتجاهاته، وايجاد الحلول الكفيلة للتخلص منها.
٣- عقد المحاضرات والندوات والمؤتمرات حول الأزمات الأمنية، وكيفية التعامل معها، وأسلوب مواجهتها.
٤- تنظيم دورات تأهيلية متخصصة للقائمين بإدارة الأزمات ورفع كفاءتها القتالية.
٥- استعمال احدث التقنيات في مجال الأمن والإدارة.
٦- دراسة الثغرات الأمنية التي تمكن المجرمين من تنفيذ جرائمهم عبرها، ووضع الخطط الوقائية لها.
٧- تدريب فرق إدارة الأزمات في حسن اتخاذ القرار في المواقف الأمنية الخطرة، والسيطرة عليها بالقدر المستطاع.
٨- التدريب على الخطط الأمنية المعتمدة في الأجهزة الأمنية، وبيان مدى صلاحية هذه الخطط وتحديثها بصورة مستمرة.
٩- إرسال العاملين في إدارة الأزمات الى بعثات علمية الإفادة من خبراتهم في هذا المجال.

الخاتمة :

يتضح مما تقدم أن المؤسسة الأمنية تقوم بإجراءات أمنية بعد ارتكاب جرائم العنف ، وهي تعد أيضاً إجراءات كفيلة للوقاية من أي جرائم جديدة مستحدثة هي : سرعة القبض على العناصر الموجودة في مسرح الجريمة واستجوابهم ومعرفة دوافعهم الحقيقية وشركائهم ومحرضيهم وممولي عملياتهم وكشفهم أمام الرأي العام، استجواب العناصر المشاركة في العمليات العنيفة الذين فروا من مسرح الجريمة أو الذين ضبطوا مستعدين لعمليات أُخرى، والذين مشكوك فيهم لقيام العمليات إجرامية أخرى. طلب المساعدة من أفراد المجتمع في تقديم المعلومات عن المشتبه بهم وعن تحركاتهم وعن أماكن تجمعهم. القبض على العناصر المشتبه بارتكابها جرائم عنف وإرهاب أو المشاركة في تنفيذها وفق خطط قبض محكمة ودقيقة. مراقبة ورصد تحركات المشتبه بهم والتأكد من تواجدهم وعدم قيامهم بأعمال إجرامية. تشديد الحراسات على الشخصيات الهامة والسياسية والمواقع الهامة والاستراتيجية وعلى وسائل الاتصالات والمواصلات التي يمكن تعرضها لجرائم العنف. السيطرة على الحدود للتقليل من تهريب المجرمين التي تتم عبر الحدود وتكثيف الدوريات وتجهيزها بالتجهيزات اللازمة.

اذا نستمد من ذلك ان الوعي الامني يجب ان تتحلى به المؤسسة الامنية قبل غيرها من المؤسسات الاجتماعية، ثم المواطن لتحقيق مصادر الاستقرار والسلم والامان، وهنا تضعف مصادر العنف على اعتبار ان المؤسسات الاجتماعية والمؤسسة الأمنية عملوا بمبدأ المواطنة الحقة واخذوا على عاتقهم حماية انفسهم ومناطقهم وممتلكاتهم وفقا لمبدا الواجبات المعنوية وليس فقط الحقوق العينية والمادية التي تخصهم ، وهنا يكون ايضا مبدأ الحقوق والواجبات مكملا لمبادئ ومفاهيم الولاء والانتماء للأرض التي يعيشون عليها ، مما يساعد

على تقليل ومجابهة مصادر العنف الخارجية والداخلية لاسيما الابتعاد عن التكتلات والخناقات القومية والمذهبية والابتعاد عن كل اشكال الطائفية وغيرها .

الهوامش

(١) إبراهيم عبد الله بن مانع عسيري، إرهاب الفكر، المركز العربي للنشر والإعلام، جدة، ٢٠٠٩، ص١٣٤ .

(٢) عبد المنعم ألحفني، موسوعة علم النفس والتحليل النفسي، دار المأمون للطباعة، بغداد، ١٩٧٥، ص١٦٦.

(٣) م. روزنتال – ب. يودين، الموسوعة الفلسفية، ترجمة سمير كرم، دار الطليعة، بيروت، ١٩٨٧، ص٥٣٧.

(٤) إبراهيم مدكور، معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٥، ص٤٥٤.

(٥) علي شريعتي، العودة إلى الذات، ترجمة إبراهيم الدسوقي ،الإعلام العربي، القاهرة، ١٩٨٦، ص١٥٤.

(٦) علي عباس مراد، الأمن والأمن القومي مقاربات نظرية، ابن النديم للنشر ، الجزائر، ٢٠١٧، ص١٥.

(٧) هايل عبد المولى طشطوش، الأمن الوطني في ظل النظام العالمي الجديد، الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٢، ص١٨ .

(٨) فهد بن محمد الشقاح، الأمن الوطني تصور شامل، ، مركز الدراسات والبحوث، الرياض، ٢٠١٤، ص٦٢.

(٩) بسام عبد الرحمن المشاقبة، الإعلام الأمني، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٢، ص٥٠.

(١٠) سعد بن علي الشهراني، إدارة عمليات الأزمات الأمنية، ، الرياض، ٢٠٠٥، ص١٥ .

(١١) ذياب موسى البداينة، الأمن الوطني و العولمة ، دار الحامد للنشر ، الرياض، ٢٠١٤، ص٢٢ .

(١٢) مجموعة باحثين، دور مؤسسات المجتمع المدني في التوعية الأمنية، مصدر سابق، ص٢٤٠

(١٣) عبد المحسن بدوي ، مستقبل الإعلام الأمني الشرطي في السودان، دار المستقبل، الخرطوم، ٢٠٠٣، ص٩.

(١٤) تركي بن عريمس العتبي، إسهامات الإدارة المدرسية في تنمية الوعي الأمني أطروحة دكتوراه، ، جامعة أم القرى، كلية التربية، السعودية، ٢٠٠٥، ص٤٠.

(١٥) علي نجم الدين، ظواهر الفوضى والعنف في المجتمع الفلسطيني والمشرق العربي، القدس، ٢٠٠٤، ص٩٦ .

(١٦) خليل أحمد خليل، الإرهاب السياسي (دراسة تحليلية)، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٦، ص٤٤.

(١٧) علي نجم الدين، ظواهر الفوضى والعنف ، المصدر سابق، ص٩٥-٩٦ .

(١٨) عبد الكريم جعو ، التحول في السلوك الإجرامي في العراق ، أطروحة دكتوراه، ج/ بغداد، ك/ الآداب، ق/ الاجتماع، ١٩٩٥، ص٢١ .

(١٩) محمد شاكر سعيد و د. خالد الحرفش، مفاهيم امنية، مصدر سابق، ص٩٩.

(٢٠) مدحت محمد ابو النصر، ظاهرة العنف في المجتمع، الدار العالمية للنشر ، القاهرة، ٢٠٠٩، ص٩٩.

(٢١) فرج عبد القادر، موسوعة علم النفس والتحليل النفسي، دار سعاد الصباح، الكويت، ١٩٩٣، ص٥٥.

(٢٢) صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي أسسه وأبعاده، دار الحكمة للنشر، بغداد، ١٩٩١، ص٥١.

(٢٣) محمد فتحي كبر، الإجرام المعاصر، اكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ١٩٩٩، ص٥٨.

(٢٤) احمد زكي بدوي، معجم المصطلحات والعلوم الاجتماعية، مصدر سابق، ص٤٤١ .

(٢٥) مدحت محمد ابو النصر، ظاهرة العنف في المجتمع، مصدر سابق، ص٩٨.

(٢٦) معن خليل عمر، علم اجتماع الاسرة ، دار عمان للنشر، عمان ، ٢٠٠٦، ص ص ٨٨-٨٩.

(٢٧) حارث عبد الحميد وغسان دايني، علم النفس الأمني، الدار العربية للنشر، بيروت، ٢٠٠٦، ص٢١٢.

* يذهب الفيلسوف الألماني (I. Kant) إلى الغرض من التربية الوصول بالإنسان إلى الكمال الممكن أما (James Mill) فذهب إلى أن التربية الكاملة هي التي تحفظ الصحة البدنية والقوة الجسمية والعقلية للتلميذ وتوجهها صوب البناء، وتزيد في سرعة إدراكه وذكائه، وتعود سلامة الحكم على الأمور والأشياء، وتجعله رقيق الشعور مؤدباً واجباته بذمة وضمير، بهذه المعاني تكون التربية وسيلة في تحصين المجتمع ضد الجريمة وضد الانحرافات بكل صورها وأشكالها. للمزيد ينظر: الحارث عبد الحميد حسن، وغسان حسين سالم دايني، ص٢٤٠-٢٤١.

(٢٨) فايز محمد الدويري، الأمن الوطني، مصدر سابق ، ص١٧٢.

(٢٩) هايل عبد المولى طشطوش، الأمن الوطني في ظل النظام العالمي، مصدر سابق، ص١١٦.

(٣٠) يوسف عناد آل عايد، سوسيولوجيا البحث النظري، دار نيبور للنشر، بغداد، ٢٠١٦، ص١٨-١٩.

(٣١) سلمان العودة، أسئلة العنف، جسور للترجمة والنشر، بيروت، ٢٠١٥، ص١١٢.

(٣٢) علي بن عبد الرحمن ، النظام الأمني في منطقة الخليج العربي ، مركز الإمارات للدراسات أبو ظبي، ٢٠٠٨، ص٣٥٨.

[٣٣] معتز محيي عبد الحميد، دراسات أمنية، مصدر سابق، ص٦١-٦٢.

[٣٤] معتز محي عبد الحميد ،المصدر السابق، ص١٥.

[٣٥] أحمد عبد الحسن السوداني، دور التلفزيوني في الوعي الأمني ، المصدر السابق، ص١٧١.

[٣٦] بركة بن زامل الحوشان، الإعلام الأمني والأمن الإعلامي، مصدر سابق، ص٢٢ .

[٣٧]، المصدر نفسه ، ص٢٤-٢٥.

[٣٨] محمد فاروق عبد الحميد كامل، المعلومة الأمنية، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ١٩٩٩، ص٨٩-٩١.

[٣٩]عبد الكريم عبد الله الحربي، دور مشاركة الشباب في دعم الأجهزة الأمنية، المصدر السابق، ص٢١ .

[٤٠] سمير ناجي، حق المواطن في الأمن، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ٢٠٠٠، ص١١١- ١١٤.

[٤١] سالم الحبسي ، إدارة الأزمات الأمنية، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠١٠، ص٥٢-٥٣.

المصادر

- القرآن الكريم .

[٤١] إبراهيم عبد الله بن مانع عسيري، إرهاب الفكر، المركز العربي للنشر والإعلام، جدة، ٢٠٠٩.

[٢] عبد المنعم ألحفني، موسوعة علم النفس والتحليل النفسي، دار المأمون للطباعة، بغداد، ١٩٧٥.

[٣] م. روزنتال. يودين، الموسوعة الفلسفية، ترجمة سمير كرم، دار الطليعة، بيروت، ١٩٨٧.

[٤] إبراهيم مدكور، معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٥.

[٥] علي شريعتي، العودة إلى الذات، ترجمة إبراهيم الدسوقي ،الإعلام العربي، القاهرة، ١٩٨٦ .

[٦] علي عباس مراد، الأمن والأمن القومي مقاربات نظرية، ابن النديم للنشر ، الجزائر، ٢٠١٧.

[٧] هايل عبد المولى ،الأمن الوطني في ظل النظام العالمي الجديد، الحامد للنشر،الأردن، ٢٠١٢ .

[٨] فهد بن محمد الشقاح، الأمن الوطني تصور شامل، مركز الدراسات والبحوث،الرياض، ٢٠١٤.

[٩] بسام عبد الرحمن المشاقبة، الإعلام الأمني، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٢.

[١٠] سعد بن علي الشهراني، إدارة عمليات الأزمات الأمنية، ، الرياض، ٢٠٠٥، ص١٥ .

[١١] ذياب موسى البداينة، الأمن الوطني و العولمة ، دار الحامد للنشر ، الرياض، ٢٠١٤ .

[١٢] عبد المحسن بدوي ، مستقبل الإعلام الأمني الشرطي في السودان، دار المستقبل، الخرطوم، ٢٠٠٩.

[١٤] تركي بن عريمس العتبي، إسهامات الإدارة المدرسية في تنمية الوعي الأمني أطروحة دكتوراه، ، جامعة أم القرى، كلية التربية، السعودية، ٢٠٠٥.

[١٥] علي نجم الدين، ظواهر الفوضى والعنف في المجتمع الفلسطيني والمشرق العربي، القدس، ٢٠٠٤ .

[١٦] خليل أحمد خليل، الإرهاب السياسي (دراسة تحليلية) ، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٦، ص٤٤.

[١٧] عبد الكريم جعو خلف، التحول في السلوك الإجرامي في العراق ، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية الآداب، قسم الاجتماع، ١٩٩٥.

[١٨] مدحت محمد ابو النصر، ظاهرة العنف في المجتمع، الدار العالمية للنشر ، القاهرة، ٢٠٠٩، ص٩٩.

[١٩] فرج عبد القادر، موسوعة علم النفس والتحليل النفسي، دار سعاد الصباح، الكويت، ١٩٩٣، ص٥٥.

[٢٠] صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي أسسه وأبعاده، دار الحكمة للنشر، بغداد، ١٩٩١، ص٥١.

[٢١] محمد فتحي كبر، الإجرام المعاصر، اكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ١٩٩٩، ص٥٨.

[٢٢] معن خليل عمر، علم اجتماع الاسرة ، دار عمان للنشر، عمان ، ٢٠٠٦.

[٢٣] حارث عبد الحميد وغسان دايني، علم النفس الأمني، الدار العربية للنشر، بيروت، ٢٠٠٦

[٢٤] يوسف عناد زامل ، سوسيولوجيا البحث النظري، دار نيبور للنشر، بغداد، ٢٠١٦.

[٢٥] سلمان العودة، أسئلة العنف، جسور للترجمة والنشر، بيروت، ٢٠١٥،.

[٢٦] علي بن عبد الرحمن ، النظام الأمني في الخليج العربي ، مركز الإمارات للدراسات أبو ظبي، ٢٠٠٨.

[٢٧] محمد فاروق عبد الحميد كامل، المعلومة الأمنية، أكاديمية نايف العربية الرياض، ١٩٩٩.

[٢٨] سمير ناجي، حق المواطن في الأمن، المركز القومي للبحوث الاجتماعية ة، القاهرة، ٢٠٠٠.